

لمحة إقليمية: المدُّ المتصاعد للاعتراض في تركيا: دعوة للديمقراطية والعدالة

كُتبتْها Pinar Dinc باحثة في مركز دراسات الشرق الأوسط جامعة لوند.

نُشرت في ٢٧ آذار / مارس ٢٠٢٥



يُركّز هذا التقرير الإقليمي على التطورات السياسية الأخيرة في تركيا.

شهدت تركيا خلال الأسبوع الماضي تطورات دراماتيكية هزّت المشهد السياسي بشكل عميق. فقد تم سحب شهادة الجامعة من عمدة إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، وهو منافس سياسي بارز للرئيس رجب طيب أردوغان، بدعوى وجود مخالفات. وفي صباح اليوم التالي، تم اعتقاله في منزله وسط حضور مئات من رجال الشرطة. حوّلت هذه الأحداث الضغوط الاجتماعية طويلة الأمد إلى موجة جديدة من النشاط الاجتماعي في تركيا. وفي يوم الأحد، ٢٣ آذار / مارس ٢٠٢٥، تمّ سجن إمام أوغلو مع ٤٧ آخرين، بما في ذلك مساعدون كبار ورؤساء بلديات منطقتين. بالإضافة إلى ذلك، تمّت إقالة رئيس بلدية منطقة شيشلي في إسطنبول واستبداله بوصي تُعينه الحكومة، رغم أن هذا لم يحدث بعد في بلدية إسطنبول الكبرى.

ما قد حدث في تركيا منذ ١٨ آذار/ مارس يعتبره الكثيرون سلسلة جديدة من التحركات السياسية الهادفة إلى إسكات أحد أبرز تحديات أردوغان. وقد أدى النهج الصارم الذي يتبّعه حزب العدالة والتنمية الحاكم (AKP) والسلطات الحكومية إلى تأجيج الغضب العام وتعزيز التضامن بين مجموعات المعارضة المختلفة. تتجاوز دوافع الاحتجاجات اعتقال إمام أوغلو وحده. فهناك العديد من السجناء السياسيين، بما في ذلك رؤساء بلديات منتخبون من حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي (DEM)، خلف القضبان. كما أنّ شخصيات بارزة مثل الرئيسين السابقين لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي، صلاح الدين دميرتاش وفيغن يوكسكاداغ، والمسجونين منذ عام ٢٠١٦. بالإضافة إلى ذلك، يقبع عثمان كافالا، وتشيدم ماطر، وكان أتالاي، وتيفون كهرمان في السجن بثمّ انقلابية مزعومة تتعلّق باحتجاجات منتزه غيزي، وهي حركة شعبية انضم إليها الملايين عام ٢٠١٣.

يتواصل القمع في المجال القانوني مع عزل رئيس نقابة المحامين في إسطنبول، إبراهيم كابوغلو، ومجلسه بقرار من المحكمة في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٥، بعد يوم واحد من اعتقال إمام أوغلو. وتواجه جامعة بوغازيتشي المرموقة حصاراً منذ عام ٢٠٢١ عندما عين أردوغان أحد المؤالين له رئيساً للجامعة، مُتجاوزاً تقليد الجامعة في انتخاب قياداتها. أثار هذا القرار مقاومة من الأكاديميين والطلاب، الذين واجهوا العنف من قبل الشرطة والاعتقالات وانتهاكات أخرى للحقوق. الوضع المستمر في بوغازيتشي يعكس هجوماً أوسع على الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات في تركيا.

تصاعد حالات قتل النساء وانسحاب تركيا من اتفاقية إسطنبول في عام ٢٠٢١، وهي معاهدة تهدف إلى منع العنف ضدّ النساء ومجتمع الميم أيّ (مثلي الجنس)، أثارت غضباً واسعاً. كما أن الخطابات المستمرة المعادية لمجتمع الميم من قبل الحكومة تزيد من تهيش المجتمعات الأكثر ضعفاً. تعمل منظمات المجتمع المدني في تركيا، التي كانت تقليدياً قوة حيوية في تعزيز الديمقراطية والعدالة والمساواة، الآن تحت ظروف متزايدة التقييد.

مع تشديد الحكومة قبضتها على وسائل الإعلام، شهدت تركيا ارتفاعاً في عدد الصحفيين المسجونين بتهم تتعلق بالإرهاب. غالباً ما تخضع منصات التواصل الاجتماعي لقيود على النطاق الترددي، خاصةً خلال الأوقات الحساسة سياسياً، ويُسجن العديد من مستخدمي هذه المنصات. كما تُغذي القضايا الاقتصادية الاحتجاجات. فقد ارتفع معدل التضخم في تركيا إلى أكثر من ٥٠٪، وتفشّت البطالة، وانتشر الفقر بشكل واسع. على سبيل المثال، تمّ اعتقال رئيس وكالة تخطيط إسطنبول، بوغرا غوكجه، بسبب التقارير الدورية التي تصدرها الوكالة والتي تسلط الضوء على التفاوتات الاقتصادية وتكشف عن واقع الفقر العميق.

هناك شعور واسع النطاق بأن حكم حزب العدالة والتنمية (AKP) أفاد نخبة صغيرة تزداد ثراءً بينما تزداد معاناة السكان عموماً من الفقر. يشعر العديد من الشباب بأنه لا مستقبل لهم في تركيا ويبحثون بياس عن فرص للمغادرة. في زلزال عام ٢٠٢٣، فقد الآلاف أرواحهم نتيجة إهمال الدولة في الاستعداد، والاستجابة المتأخرة، وتقديم المساعدات الإنسانية غير الكافية. تشير التقارير إلى أن ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ عامل لقوا حتفهم في حوادث مُتعلّقة بالعمل منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، نتيجة عدم كفاية لوائح السلامة وأولوية السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على سلامة العمال.

رغم الاعتراضات الواسعة النطاق، تم تمرير قانون يتيح قتل الحيوانات الضالة، مما أثار غضباً واسعاً وأماً عاطفياً. يستمر التدمير البيئي في جميع أنحاء تركيا، مُقترناً بالسلطوية النيوليبيرالية، حيث يظهر ذلك في مشاريع البناء واسعة النطاق واستخراج الموارد على حساب البيئات الطبيعية مثل الغابات والأنهار والبحيرات. وهناك أمثلة كثيرة أخرى على القضايا التي تشكل الأساس للموجة الحالية من الاحتجاجات في تركيا.

وفي الوقت ذاته، تظلّ العملية التي أُطلقت حديثاً في عام ٢٠٢٥ بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني (PKK) لإنهاء عقود من الصراع هشة. على الرغم من الإعلان التاريخي الذي أصدره زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، عبد الله أوجلان، في ٢٧ شباط/فبراير، والذي دعا فيه الحزب إلى إلقاء السلاح وحلّ نفسه، لم تتخذ تركيا أية خطوات نحو حلّ ديمقراطي للقضية الكردية. وبدلاً من ذلك، تُواصل الحكومة ممارسات القمع والاعتقالات والتجريم والخطاب التهديدي ضدّ الناشطين الكرد.

ومع ذلك، يبدو أن السلام مطلب مهمّ للمعارضة. على عكس تجربة عملية السلام السابقة بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٥، فإن مطلب السلام يأتي هذه المرة من جميع الفئات في تركيا تقريباً (باستثناء بعض الأحزاب القومية المُتطرّفة). نتيجة لذلك، يعمل حزبا الشعب الجمهوري (CHP) والديمقراطية والمساواة (DEM) على دعم بعضهما البعض بنشاط وبشكل استراتيجي في جهودهما لإنهاء حكم أردوغان الاستبدادي. يُمثّل هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري، الذي يبدو أنه أدرك أنّ القمع الحكومي ووصف "الإرهاب" لا يقتصران على الشعب الكردي والأحزاب الكردية فقط.

هناك فرق آخر هذه المرة يتمثّل في أنّ حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، يبدو أنه يستمع لأصوات الشارع والشباب. بدلاً من محاولة قمع المعارضة الاجتماعية، يدعو الحزب الجمهور إلى النزول إلى الشوارع والمقاومة. حزب الشعب الجمهوري ليس وحيداً في ذلك. تستخدم قنوات المعارضة المختلفة، بما في ذلك حزب الديمقراطية والمساواة (DEM)، الأحزاب اليسارية والاشتراكية، القوميون والكماليون، لغة تعددية للتوحد ضدّ استبداد أردوغان الطويل الأمد. وعلى الرغم من أنّ هذه الوحدة الاستراتيجية وهشة، فإنها تعكس الرغبة الواسعة في التغيير.

تُقدّر مشاركة نحو ١٥ مليون مواطن في انتخابات تمهيدية يوم الأحد لدعم إمام أوغلو. تجمّع الآلاف في إسطنبول وأجزاء أخرى من تركيا، وسيكون استمرار المعارضة في الحشد والحفاظ على هذا الزخم أمراً حاسماً لتحدي قبضة أردوغان على السلطة.

بشكل عام، يمكن القول إنّ الموجة الحالية من الاحتجاجات في تركيا ليست مجرد ردّ فعل على الأحداث الأخيرة، بل هي تتويج لسنوات من الاستياء المتزايد والمعاناة نتيجة سياسات الحكومة. تعكس الطبيعة المتنوعة والواسعة لهذه الاحتجاجات تحوّلاً كبيراً ليس فقط في المشهد السياسي، ولكن أيضاً في تقارب مطالب الناس. رغم الاختلافات الأيديولوجية، هناك نضال مُوحّد حول قضايا رئيسية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التعبير، حماية الحيوانات والبيئة، وغيرها الكثير. إنّ صمود وتصميم الشعب التركي في كفاحه من أجل الديمقراطية والعدالة أمر مُلهم، ونضالهم يُذكّرنا بأهمية الوقوف ضدّ الاستبداد والظلم مهما بدت الظروف قاتمة.

هذا الإلهام يتضاعف في ظلّ السياق العالمي الحالي، حيث يتزايد الاستبداد والشعبوية اليمينية المتطرفة في دول مثل الولايات المُتحدة وأوروبا (ألمانيا، هولندا، وغيرها). من المعقول تصوّر أن أردوغان ربما شعر بالتشجيع بسبب المناخ الجيوسياسي، لكن يبدو أن خطته قد ارتدّت عليه.

بعد أكثر من عقدين من حكم أردوغان وسنوات من قمع الديمقراطية في تركيا، يستمر الشعب التركي، من طلاب الجامعات إلى كبار السن، في رفع أصواتهم للمطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة. وعلى مدار أسبوع تقريباً، يُواصل الناس النزول إلى الشوارع رغم مُواجهة استجابة عنيفة من الشرطة. تمّ اعتقال أكثر من ١٠٠٠ شخص، بينهم طلاب وصحفيون، ويزداد العدد يومياً. ومن بين المُحتجزين العديد من الصحفيين والنشطاء اليساريين الذين سُجنوا قبل المحاكمة. في بيان صحفي صدر في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٥، دعت المُتحدثة باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المُتحدة، ليز ثروسل، إلى الإفراج الفوري عن المعتقلين الذين مارسوا حقوقهم، وحثّت على مُحاكمات عادلة والتحقيق في الاستخدام غير القانوني للقوة ضدّ المحتجّين. في ظلّ الهجمات العشوائية على الاحتجاجات السلمية، يظلّ من غير المؤكّد إلى متى ستستمر الحركة الشعبية في الشوارع. ومع ذلك، قد تُؤثّر الدعوات لمقاطعة اقتصادية لوسائل الإعلام والشركات الموالية للحكومة على تقييم حكومة حزب العدالة والتنمية للوضع، خاصّة في ظلّ أدائها الاقتصادي السيئ بالفعل.

ترجمته إلى العربية Rafah Barhoum، خبيرة التدريب اللغوي والترجمة في مركز دراسات الشرق الأوسط المتقدّمة جامعة لوند.